خطة خدمية تنموية للمناطق التي تم إنجاز التسويات فيها بدرعا

مجلس الوزراء يمنح السورية للتجارة ٢٦ مليار ليرة لتسويق الحمضيات والتفاح وشراء مواد أخرى

الوطن

قرر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس البدء بخطة خدمية وتنموية للمناطق التي تم إنجاز التسويات فيها بمحافظة درعا تشمل صيانة وتأهيل البنى التحتية والخدمية من مدارس ومياه وكهرباء وصرف صحي واتصالات ومراكز صحية، إضافة إلى فتح مركز قنصلي لتقديم الخدمات القنصلية لأبناء المحافظة.

كما قرر المجلس تكليف الجهات المعنية دراسة إمكانية تخصيص عدد من محطات الوقود بالمحافظات لبيع المشتقات النفطية بسعر التكلفة لتكون داعماً للكميات التي تمنح عبر البطاقة الإلكترونية، وكلف الوزارات المعنية اتخاذ أشد الإجراءات الرادعة بحق المتلاعبين والمخالفين. ووافق المجلس على استكمال مشروع أعمال تنفيذ الشبكة الحاسوبية والكهربائية والاتصالات لأتمتة العمل القضائي في محافظة حلب، وناقش مشروعي صكين تشريعيين يتضمن الأول تعديل قيمة اللصاقة الخاصة بنقابتي المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين، ويتضمن الثاني تعديل بعض أحكام قانون الأسلحة والذخائر الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٥١/ لعام ٢٠٠١.

وأكد رئيس مجلس الوزراء مواصلة بذل كل الجهود لزيادة كميات المشتقات النفطية بما يؤمن حاجة المواطنين والقطاع الإنتاجي بشقيه الصناعي والزراعي واستكمال توزيع الدفعة الأولى من مازوت التدفئة، مشدداً على ضرورة أن تنعكس الأسعار الجديدة للمازوت الصناعي على تخفيض أسعار المنتجات بالأسواق نتيجة انخفاض تكلفة الإنتاج.

إلى ذلك أقر المجلس خطة متكاملة لتسويق موسم الحمضيات، تتضمن تجهيز برادات ومستودعات التخزين واستجرار أكبر كمية ممكنة لطرحها في صالات السورية للتجارة بما يحقق ربحاً مجزياً للمزارعين وتقديمها للمواطنين بأقل التكاليف وتجهيز مراكز الفرز والتوضيب اللازمة لتصدير الفائض، ووافق المجلس على منح السورية للتجارة ٦ مليارات ليرة (٣ مليارات لتسويق الحمضيات و٣ مليارات لتسويق التفاح)، كما كلف وزارة الأشغال العامة والإسكان استثمار آلياتها لنقل المنتجات والمواسم مجاناً من مواقع الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

كما وافق المجلس على منح السورية للتجارة سلفة مالية قدرها ٣٠ مليار ليرة لتأمين مواد أساسية لمراكز تمويل إدارة التعبئات في المحافظات كافة. وناقش مجلس الوزراء خطة وزارة الثقافة حتى عام ٢٠٢٣ بهدف تطوير المنتج الثقافي السوري وتوفير البيئة التمكينية اللازمة للنهوض بالحركة الثقافية وإبراز التراث الحضاري المتنوع لسورية، واعتماد التنمية الثقافية وتحقيق مبدأ الثقافة والمعرفة للجميع. واستعرض المجلس خطة وزارة الإعلام للارتقاء بالإعلام الوطني ليكون جسراً بين المواطن والمسؤول وتسليط الضوء بشكل موضوعي ومسؤول على أداء الجهات العامة، وتعزيز مفهوم إعلام الدولة والتصدي للمفاهيم الدخيلة على المجتمع السوري وترسيخ مبدأ التشاركية بين الحكومة والمواطن.

وأقر المجلس عدداً من المشروعات الاستثمارية ذات البعدين الخدمي والتنموي في عدد من المحافظات.

وزير الزراعة يبشر بتصدير ٢٠٠ ألف طن حمضيات

الوطن

في تصريح لـ«الوطن» عن محصول الحمضيات والكميات المنتجة أكد وزير الزراعة حسان قطنا أنه من المتوقع أن يبلغ إنتاجنا في الموسم الحالي ٧٧٠ ألف طن من الحمضيات، وقد تم تكليف وزارة الاقتصاد وضع الإجراءات اللازمة لتصدير ٢٠٠ ألف طن من الحمضيات.

ولفت الوزير قطنا إلى أن معدل الإنتاج السنوي من الحمضيات من المفترض أن يكون /مليوناً و١٠٠ ألف طن/ لكن التغيرات المناخية عدم توافر المياه وانخفاضها في السدود أثرت في الإنتاج، التي أدت إلى انخفاض معدلات الأمطار وتوقف هطل الأمطار في نيسان إضافة إلى انخفاض المياه في السدود بنسبة ٥٠ بالمئة كل ذلك أثر في الإنتاج، إضافة لذلك لم يتم ري المساحات التي تروى على السدود أكثر من ٣/ ريات بدلاً من ٥/ ريات، لافتاً إلى أن الفلاحين الذين لديهم آبار كان هناك ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وغيرها من العوامل التي أسهمت بتراجع الإنتاج من الحمضيات.

لقاح كورونا «سبوتنيك» سوري..

«تاميكو»: مشروع مهم ويحتاج إلى خط إنتاج خاص

هناء غانم

في إطار التعاون والتنسيق بين وزارتي الصحة السورية والروسية تقدمت روسيا ممثلة برابطة مستوردي ومصدري الأدوية والمعدات الطبية بمقترحاتها إلى الحكومة السورية – وزارة الصحة لإقامة مشروع لتوطين صناعة إنتاج لقاح الكورونا في سورية بنوعيه «سبوتنيك V وسبوتنيك لايت».

«الوطن» علمت من مصدر في وزارة الصحة أن الطاقة الإنتاجية للمشروع تصل إلى ٥ ملايين جرعة سنوياً أي إن حاجة المواطنين السوريين من اللقاح تكون من دون تكاليف ومجاناً مع إمكانية التصدير للقاح بعد تنظيم اتفاقية بين رابطة مستوردي ومصدري المواد الطبية الروسية ووزارة الصحة في سورية.

الشركة العامة للصناعات الدوائية «تاميكو» باعتبارها الجهة المعنية بصناعة الدواء في سورية أوضحت أن المشروع من المشاريع المهمة المطروحة للتطوير من الشركة منذ فترة طويلة ضمن مشاريع التطوير والتوسع في الشركة، وبناء على مناقشات جرت مع وزارة الصحة لاعتماد اللقاحات ومن ضمن أولويات التصنيع الدوائي وضمن برنامج إحلال بدائل المستوردات والأهم أن صناعة هذا اللقاح تتطلب أن ينتج بشكل فيالات سائلة معدة للحقن العضلي، الأمر الذي يتطلب وجود خط إنتاج خاص بذلك الشكل الصيدلاني وهو غير متوافر بالشركة حالياً إضافة إلى حقوق المعرفة والخبرة بتصنيع اللقاح المذكور وبذلك تستدعي عملية توطين صناعة اللقاح خط توريد جديداً للإنتاج.

والأهم حسب المصدر أن هذا المشروع هو تمهيد لتوطين صناعة اللقاحات بشكل عام مع المساعدة بنقل الخبرات والمعرفة التي تبدأ بلقاح كورونا تأسيساً للاستثمار الطويل الأجل في الصناعات الدوائية.

شركة إيرانية لإعادة تأهيل محطة محردة

مدير عام التوليد: كلفة العقد ٩٩,٥ مليون يورو ومدة التنفيذ ٢٦ شهراً

عبد الهادي شباط

وقعت وزارة الكهرباء أمس عقداً مع شركة (بيمانير) الإيرانية لإعادة تأهيل محطة محردة باستطاعة ٥٧٦ ميغا واط، وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام مؤسسة توليد الكهرباء في الوزارة محمود رمضان أن كلفة العقد تصل لحدود ٩٩,٥ مليون يورو تشمل صيانة وتأهيل ٤ مجموعات في محطة توليد محردة على أن تكون مدة تنفيذ العقد ٢٦ شهراً حيث تم تحديد ١٦ شهر لإنهاء تأهيل المجموعة الأولى وتسليمها ودخولها للعمل في حين يحتاج تأهيل المجموعة الثانية لحدود ١٨ شهراً والمجموعة الثالثة ٢٤ شهراً والمجموعة الرابعة لحدود ٢٦ شهراً، في حين أوضح أن هناك تعاوناً مع الشركة والجهات المحلية لاختصار مدة التنفيذ قدر المستطاع للإسراع في إدخال هذه المجموعات للخدمة، مبيناً أن محطة محردة من أقدم محطات التوليد البخارية في سورية لكنها تعرضت على مدى سنوات الحرب على سورية للكثير من الاعتداءات والأضرار ما تسبب بخروجها معظم الفترات السابقة عن الخدمة في حين تعمل حالياً بطاقة إنتاجية متواضعة جداً لا تتجاوز ١٠٠ ميغا واط في حين تصل طاقتها الإنتاجية بعد أنجاز أعمال الصيانة والتأهيل لحدود ٥٦٧ ميغا واط، واعتبر رمضان أن تأهيل محطة محردة يأتي ضمن خطة متكاملة لتأهيل وصيانة كل محطات ومجموعات التوليد وأن المحطة المقبلة ستكون باتجاه تأهيل وصيانة محطة بانياس الحرارية وكانت الوزارة تحدثت عن متابعة الإجراءات التعاقدية مع إحدى الشركات الإيرانية لإعادة تأهيل المجموعة البخارية الأولى مع مساعداتها وباستطاعة إجمالية ١٥٠ ميغاواط وبمدة تنفيذ ١٦ شهراً، وعن انتهاء أعمال إعادة تأهيل العنفة الغازية ٣٤ ميغاواط في محطة توليد بانياس وتحويلها للعمل على الغاز الطبيعي بدلاً من المازوت ووضعها بالخدمة فضلاً عن المباشرة بإعادة تأهيل المجموعتين الأولى والخامسة في محطة توليد حلب حيث بوشر بالعمل في شباط الماضي وبمدة تنفيذ ٢٣ شهراً على مرحلتين.

وأن المرحلة الأولى لتأهيل المجموعة البخارية الخامسة مع المساعدات على مدى ١٥ شهراً بالتنسيق مع الشركة الإيرانية المنفذة لتكثيف الأعمال بحيث توضع بالخدمة نهاية العام الحالي لرفد الشبكة باستطاعة إضافية بحدود ٢٠٠ ميغاواط، أما المرحلة الثانية فهي للمجموعة البخارية الأولى ومدتها ٢٣ شهراً ومن المقرر وضعها بالخدمة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٢ وترفد الشبكة باستطاعة إضافية بحدود ٢٠٠ ميغاواط. وعلى التوازي لفت تم الانتهاء من صيانة مجموعة التوليد الثانية في محطة الزارة الحرارية التي بدئ العمل بها منذ أيار الماضي وحالياً باتت تؤمن طاقة إنتاجية تقدر بنحو ٢٠٠ ميغا واط وهو ما يرفع الطاقة الإنتاجية لمحطة الزارة لحدود ٥٢٥ ميغا واط بعد أن كانت تؤمن فقط نحو ٣٠٠ ميغا واط منها ١٢٥ ميغا من المجوعة الأولى و١٧٥ ميغا واط من المجموعة الثالثة وكانت الكلفة التقديرية لأعمال تأهيل وصيانة المجموعة الثانية اقدرت بنحو ١٠ ملايين يورو تم توفيرها على الخزينة العامة من خلال تشكيل فريق عمل بخبرات وطنية من العاملين في محطة الزارة في حين في محطة توليد تشرين أشار المدير العام إلى متابعة الإجراءات التعاقدية مع إحدى الشركات الروسية لإعادة تأهيل المجموعة البخارية الثانية فيها ومن المقرر وضعها بالخدمة خلال النصف الثاني من العام القادم وسترفد الشبكة باستطاعة إضافية بحدود ٢٠٠ ميغاواط إضافة لمتابعة الإجراءات التعاقدية مع إحدى الشركات الإيرانية لإعادة تأهيل المجموعات البخارية الأربع مع مساعداتها باستطاعة إجمالية تبلغ ٥٦٧ ميغاواط في محطات توليد محردة بمدة تنفيذ ٢٦ شهراً وعلى أربع مراحل ومن المقرر وضع المجموعات بالخدمة على التوالي اعتباراً من نهاية عام ٢٠٢٢ وتتركز إستراتيجية وزارة الكهرباء خلال المرحلة المقبلة على محوري إعادة تأهيل وصيانة محطات التوليد ورفع طاقاتها الإنتاجية والتوسع في مشروعات الطاقات المتجددة عبر تشجيع القطاعات الاقتصادية على الاعتماد على هذه الطاقات خاصة مع إنجاز تشريع لإحداث صندوق لدعم وتمويل الطاقات المتجددة عبر تمويل وقروض بفوائد شبه صفرية أو بسيطة.

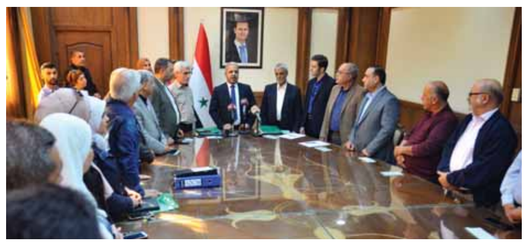

لا يشمل المواطنين والفعاليات الاقتصادية إنما حصراً جهات لديها موافقات خاصة

إعلان وزير «التموين» عن بيع الغاز بسعر التكلفة محل استهجان والتوضيحات غير مقنعة!

• مدير الغاز لـ«الوطن»: وزير التموين أخطأ عندما طرح الإعلان من دون العودة إلى وزارة النفط

• في الأسابيع القادمة ستنخفض فترة استلام الأسطوانة من ٣ أشهر إلى شهرين

طلال ماضي

اجتهد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم قبل أيام وقدم تحليلاً حول وجود الغاز بالسوق السوداء بسعر ١٠٠ ألف ليرة سورية للأسطوانة الواحدة، علماً أن الغاز يوزع على البطاقة الذكية، وهذا التحليل بحسب مصادر «الوطن» قدمه من دون الرجوع إلى وزارة النفط والثروة المعدنية، ومن دون قراءة بيانات الوزارة، ما أدى إلى وقوعه في فخ عدم الإيضاح.

رسالة الوزير المغلوطة تقول، إنه يحق لكل مواطن أن يبدل أسطوانة غاز بسعر التكلفة المحدد بـ٣٠٦٠، وهذا ما دفع مئات الأفراد لحمل أسطوانات الغاز والبحث عن المعتمدين الذين يبيعون هذه الأسطوانات من مراكز بيع شركة محروقات إلى مراكز «السورية للتجارة» وكبار المعتمدين ويعودون خائبين.

خيبة الأمل كانت واضحة جداً لدى أصحاب الدخل المحدود من خلال منشوراتهم النارية التي تنتقد تحديد أسطوانة غاز بنسبة ٣٠ بالمئة من راتب موظف لديه ٢٠ سنة خدمة في الدولة، وأصبحت المنشورات التي تنتقد تحديد سعرين لأسطوانة الغاز من أكثر المنشورات تفاعلاً ووصولاً، وتحمل تعليقات ساخرة وناقدة بحدة، والسبب في ذلك رسالة الوزير الخاطئة التي وصلت إلى عامة الناس ما اضطره في اليوم الثاني إلى نشر رسالة أخرى يقول فيها «إن قرار تحديد أسعار الغاز المنزلي والصناعي لا يمس المواطنين» ومع ذلك استمرت نيران الانتقادات بالاشتعال.

مدير عمليات الغاز في شركة «محروقات» أحمد حسون بيّن لـ«الوطن» أن وزارة التجارة الداخلية أخطأت عندما طرحت الإعلان من دون الرجوع إلى وزارة النفط، وقال حسون هناك نسبة ١٠ بالمئة من كمية الغاز التي توزع بموجب موافقات ومن دون بطاقات إلكترونية، مثل فئة الأعزب، والعائلات غير السورية، وذوي الشهداء، وموافقات حكومية لبعض الجهات التي تستجر حوالي ١٠ آلاف أسطوانة في الشهر وغيرها، وبعد قراءة البيانات وتحليل أسباب وجود السوق السوداء التي تعتبر هذه الكمية أحد المصادر الأساسية لهذه السوق، إضافة إلى التلاعب بأوزان الأسطوانات وتفريغ ٩٠٠ غرام من كل أسطوانة، وهناك التهريب في المناطق الحدودية، قمنا التوصل إلى صيغة لبيع نسبة ١٠ بالمئة بسعر التكلفة، وهو ٣٠٦٠ ليرة وإلزام هذه الجهات استجرار حصتها، وإجبارها عندما يتحسن وضع البلد أن تبقى تستجر هذه الكمية التي تدعي أنها بحاجتها.

وتوقع حسون أن تنخفض هذه النسبة بعد رفع سعر الأسطوانة، وأن تذهب كمية التوفير إلى النسبة التي تتلقى الأسطوانة عبر الدور بالبطاقة الإلكترونية، وبالتالي تقريب الدور واختصار مدة التسليم من ٣ أشهر إلى مدة أقرب تحددها نسبة التوفير والتوريدات، إضافة إلى رفد خزينة الدولة بالأموال المحصلة من ثمن هذه الأسطوانات، وإيقاف الهدر الحاصل.

وحول إمكانية بيع المواطنين أسطوانة بسعر التكلفة إلى جانب الأسطوانة المدعومة، بيّن حسون أن الإمكانيات المتوافرة حالياً من توافر المادة لا تسمح لشركة محروقات البيع بسعر آخر، لافتاً إلى تحسن التوريدات خلال هذا الشهر وإمكانية تخفيض المدة الزمنية للتوزيع إلى ما يقرب من الشهرين.

وأكد حسون أن حاجة المدن من الغاز المنزلي شهرياً عبر البطاقات حوالي ٣٧ ألف طن، وإنتاجنا المحلي من هذه الكمية بحدود ١٠ آلاف طن، والنقص الحاصل بحدود ٢٧ ألف طن يتم استيراده بشكل شهري، لافتاً إلى أن أعلى مدة زمنية للحصول على الأسطوانة عبر البطاقة الإلكترونية كانت ثلاثة أشهر، والبرنامج يوزع بعدالة على جميع المحافظات، واقتصار مدة التوزيع مرتبط بالتوريدات.

وحول انعكاس سعر التكلفة على الصناعي وأصحاب المطاعم ورفع الأسعار بهذه الحجة بين حسون، أن التوزيع عبر البطاقات للصناعيين وأصحاب الحرف والفعاليات السياحية وكل من لديه بطاقة غير معني بسعر التكلفة ويجب ألا يتأثر بالسعر الجديد.

وأشار حسون إلى أن تكلفة كل كيلو غاز ٣٠٠٠ ليرة، ومبلغ الدعم المقدم في كل أسطوانة ٢٦ ألف ليرة، داعياً جميع المواطنين لوضع الأسطوانة على الميزان عند استلامها من الموزع لكون القانون يلزمه بوضع ميزان الكتروني والبيع بالكيلو، حيث وزن أسطوانة الغاز المنزلية ٢٤ كيلو غراماً زائد ناقص ٢٠٠ غرام، ووزن أسطوانة الغاز الصناعية ٣٨ كيلو غراماً زائد ناقص ٤٠٠ غرام.

وحول مطالبات الشارع برفع أسطوانة الغاز إلى حد معقول مقابل تأمينها بين حسون أن التوريدات هي التي تتحكم بالمدة الزمنية للتوزيع، وسيبقى هذا الحال ما دامت حقولنا خارجة عن الخدمة نتيجة الإرهاب.

وحول المقترح المقدم لتوزيع الأسطوانات حسب عدد أفراد الأسرة، أشار حسون إلى أن هذا المقترح قيد النقاش لدراسة مقدمة لكن لم يصدر عنه تعليمات بعد.

الظلم على الجميع عدالة كما يرى حسون، ويقول: هل تتخيل منظر الشارع وحالة الازدحام والاقتتال للفوز بأسطوانة في حال لم يتم تنظيم الدور عبر البطاقة الإلكترونية، مؤكداً أن هذا الدور لا يعرف وزيراً ولا مديراً ولا موظف محروقات ولا غيره، وتحقيق العدالة جعل المواطن السوري يصبر على دوره لمدة ٣ أشهر لكون الجميع يستلم حسب دوره، ولا توجد شكاوى من خروقات في الدور فقط الشكوى من الانتظار الطويل.

ما بعد تحديد الشروط لمنح المنشآت الصناعية مخصصاتها من الأقمشة المصنرة

شروط تمنع الصناعي غير الحقيقي من الاستفادة من المخصصات

كواية لـ«الوطن»: قرار سليم ومفيد للصناعيين الذين يعملون بالقطاع النسيجي

رامز محفوظ

حددت وزارة الصناعة الضوابط والشروط لمنح المنشآت الصناعية مخصصاتها من مادة الأقمشة المصنرة بهدف الرقابة الفعالة الميدانية على هذه المنشآت وللوقوف على الواقع الفعلي للمنشآت المرخصة التي تستخدم هذه الأقمشة في إنتاجها.

ووفق الضوابط التي عممت على مديريات الصناعة في المحافظات والمدن الصناعية تمنح المنشأة الصناعية مخصصاتها من مادة الأقمشة المصنرة على مرحلتين إضافة لمتابعة الإجراءات التعاقدية مع إحدى الشركات الإيرانية لإعادة تأهيل المجموعات البخارية الأربع المحددة ولكل مرحلة على حدة.

وحسب الضوابط لا تمنح المنشآت الصناعية الموافقة على استيراد مادة الأقمشة المصنرة إلا بعد إجراء الكشف الحسي من مديرية الصناعة المعنية بمشاركة ممثل عن اتحاد غرف الصناعة السورية عليها والتأكد من جاهزيتها للعمل والإنتاج وتركيب الآلات والتجهيزات والمعدات ومدى مطابقة الآلات والتجهيزات المسجلة بالسجل الصناعي للواقع الفعلي وضمن الطاقة الإنتاجية الفعلية مع تحديد نوع الأقمشة المصنرة ومواصفاتها وكمياتها بدقة بما ينسجم مع التعليمات والأنظمة الخاصة بهذا الشأن.

واشترطت الوزارة أن تكون المنشأة الصناعية الراغبة بالحصول على الأقمشة المصنرة مشتركة بالتأمينات الاجتماعية وبعقد عمال مطابق لعدد الآلات المسجلة في السجل الصناعي بموجب وثيقة صادرة عن التأمينات الاجتماعية بنفس عام طلب المخصصات وتطلب لكل مرحلة وأن تكون المنشأة الصناعية بريئة الذمة مالياً للعام نفسه بموجب وثيقة من مديرية المالية المعنية.

وأكدت وزارة الصناعة على تطبيق هذه التعليمات والضوابط على كل المنشآت القائمة والتي سترخص حديثاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة حلب مصطفى كواية أن هذه الضوابط والشروط جيدة وتساهم في ضبط ومعرفة المنشآت الصناعية التي تستخدم الأقمشة المصنرة، منوهاً بأن تحديد هذه الضوابط يعتبر قراراً سليماً ومفيداً للصناعيين الذين يعملون بالقطاع النسيجي في كل الحلقات وهذه الحلقات النسيجية وعددها سبع حلقات حتماً ستستفيد من هذا القرار.

ولفت إلى أنه من أجل تشجيع الصناعة النسيجية تم منع استيراد الأقمشة المصنرة خلال الفترات الماضية من أجل نهوض المعامل المدمرة ونتيجة لذلك قام بعض الصناعيين بعمل ورشات خلية واستيراد أقمشة بغير أسمائهم الحقيقية ومن ثم قاموا ببيع مخصصاتهم من هذه الأقمشة للتجار.

وأوضح أن بيع الأقمشة المصنرة أصبح تجارة خلال السنتين الماضيتين من قبل البعض الذين لديهم ورشات خلية وكانوا يبيعون الكيلو الواحد من مخصصاتهم من الأقمشة المصنرة بسعر ٢٥٠٠ ليرة ويستوردون بأسماء أخرى غير أسمائهم الحقيقية.

وأكد أنه بعد صدور هذه الضوابط والشروط ضبطت الأمور بشكل كامل وأصبح أي شخص يريد استيراد مخصصاته من الأقمشة سيضطر لقصها وحياكتها في معمله ولم يعد يجوز له بيعها بمعمل آخر.

وبخصوص اشتراط وزارة الصناعة بأن تكون المنشأة الصناعية الراغبة بالحصول على الأقمشة المصنرة مشتركة بالتأمينات الاجتماعية وبعدد عمال مطابق لعدد الآلات المسجلة في السجل الصناعي أوضح كواية أنه ليس هناك اعتراض من الصناعيين على هذا الشرط ونحن مع ضبط عملية استيراد الأقمشة المصنرة من أجل ألا تكون هناك تجارة من قبل البعض بالمخصصات المحددة لهم، موضحاً في الوقت نفسه أن هناك نسبة من الصناعيين غير مشتركين بالتأمينات الاجتماعية.

وختم بالقول: إننا كغرفة صناعة حلب مع إصدار هذه الضوابط والاشتراطات ١٠٠ بالمئة باعتبار أن إصدارها يساهم في حماية الصناعة النسيجية.

بدوره بيّن عضو مكتب غرفة صناعة دمشق وريفها محمد مهنّد دعدوش لـ«الوطن» أن هذه الضوابط والاشتراطات تعتبر مفيدة لكنها قاسية في الوقت نفسه وبعد وضع هذه الضوابط أصبحت هناك صعوبة في التلاعب.

وأشار إلى أن الوزارة كانت تقول دائماً إن هناك صناعيين يتلاعبون بالمخصصات الصناعية وهذا الكلام صحيح.

ونوه أن هذه الضوابط والاشتراطات شديدة جداً لكن إن كان هناك صناعي حقيقي وله مخصصات يستطيع الالتزام بتطبيق هذه الضوابط والاشتراطات وهذا الأمر سهل عليه، في حين أن الصناعي غير الحقيقي الذي كان يبيع مخصصاته من الأقمشة المصنرة من الصعب عليه الالتزام بهذه الضوابط والاشتراطات ولن يستطيع التلاعب بمخصصاته بعد صدور هذه الضوابط.